Journal Of Economics and Management | VOLUME: 10/ N°: 01 (2026), PP 384-402
P-ISSN: 2572-0090 E-ISSN: 2710-799X

Adequacy of Accounting Measurement for High-Impact Insurance Losses under IFRS 17 and its Implications for Fair Compensation and Policyholder Protection: A Market-Based Analytical Field Study of the Sudanese Insurance Sector (2019-2022)

Dr. Abdulrahman Abdallah Aldeen
Omdurman Islamic University, Sudan, Email: a.aldeen@oiu.edu.sd

Received: 11/03/2026, Accepted: 17/05/2026, Published: 10/06/2026

Abstract :

This study assesses the adequacy of accounting measurement for high-impact insurance losses under IFRS 17, adopting a standards-based, market-level field analytical approach that links quantitative market indicators with prevailing accounting practices. The analysis draws on published market reports of Sudan's insurance sector for the period 2019–2022, a phase characterized by successive non-linear shocks reflected in volatile claims and loss ratios.

A descriptive quantitative analysis is employed to trace trends in gross written premiums, total claims, and loss ratios at the market level, complemented by standards gap matrix comparing IFRS 17 measurement, presentation, and disclosure requirements with observed practices. The results reveal heightened loss pressure and volatility toward the end of the study period, highlighting the limitations of historically based measurement in environments of elevated uncertainty. The gap analysis further indicates that deficiencies stem not from the design of IFRS 17 itself, but from its partial operationalization, particularly regarding forward-looking cash-flow estimation, explicit non-financial risk adjustment, and uncertainty disclosure.

The study concludes that achieving adequate measurement of high-impact insurance losses requires applying IFRS 17 as a forward-looking analytical framework rather than a formal compliance exercise, thereby supporting fair compensation, policyholder protection, and the sustainability of insurance markets in emerging economies during periods of shock.

Keywords: IFRS 17, accounting measurement, insurance losses, insurance market, standards-based analysis, Sudan.

كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي وفق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17 و أثره في عدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم: دراسة ميدانية سوقية تحليلية لقطاع التأمين في السودان خلال الفترة (2019-2022)

د. عبد الرحمن عبد الله الدين*

استاذ مساعد، جامعة ام درمان الاسلامية (السودان)، a.aldeen@oiu.edu.sd

تاريخ الاستلام: 2026/03/11 تاريخ القبول: 2026/05/17 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في ضوء متطلبات معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17، من خلال تبني منهج تحليلي معياري ميداني سوقي يربط بين المؤشرات الكمية لسوق التأمين والممارسات المحاسبية السائدة. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات السوقية المنشورة في التقارير السنوية لقطاع التأمين السوداني خلال الفترة 2019–2022، وهي فترة اتسمت بتراكم صدمات اقتصادية واجتماعية غير منتظمة انعكست في تقلبات حادة في المطالبات ونسب الخسائر.

واستُخدم التحليل الكمي الوصفي لتتبع اتجاهات الأقساط المباشرة وإجمالي المطالبات ونسب الخسائر على مستوى السوق، مدعومًا ببناء مصفوفة فجوة معيارية لمقارنة متطلبات القياس والعرض والإفصاح وفق IFRS 17 بمستوى الجاهزية والاتساق المعياري السابق للتطبيق الكامل. وأظهرت النتائج تصاعد ضغط الخسائر وتذبذبها، لا سيما في نهاية فترة الدراسة، بما كشف محدودية القياس القائم على البيانات التاريخية في تمثيل الالتزامات التأمينية في بيئات عالية عدم اليقين. كما بينت المصفوفة أن القصور الرئيس لا يرتبط بملاءمة المعيار من حيث التصميم، بل بمحدودية تفعيله، خاصة في ما يتعلق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر غير المالية، ومستوى الإفصاح عن عدم اليقين.

وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي يتطلب توظيف IFRS 17 بوصفه إطارًا تحليليًا استشرافيًا، لا مجرد معيار امتثال شكلي، بما يعزز عدالة التعويض وحماية المؤمن لهم، ويدعم استدامة قطاع التأمين في الأسواق الناشئة خلال فترات الصدمات.

الكلمات المفتاحية: IFRS 17، القياس المحاسبي، الخسائر التأمينية، سوق التأمين، التحليل المعياري،

* د.عبدالرحمن عبدالله الدين.

مقدمة:

يعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية في البنية المالية للاقتصادات الحديثة، لما يؤديه من دور جوهري في إدارة المخاطر وتوزيع آثار الخسائر غير المتوقعة بين الأفراد والمؤسسات. وتزداد أهمية هذا الدور في البيئات الاقتصادية التي تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، حيث يسهم نشاط التأمين في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال توفير آليات لتعويض الخسائر وتخفيف آثار الصدمات الاقتصادية. غير أن فعالية هذا الدور تتعرض لاختبار حقيقي عند وقوع الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي، والتي تتميز بارتفاع قيمة المطالبات وعدم انتظام توقيتها واتساع نطاق عدم اليقين المرتبط بتقدير الالتزامات التأمينية المستقبلية، الأمر الذي يفرض تحديات جوهرية على نظم القياس المحاسبي لعقود التأمين، لا سيما في البيئات التي تعاني من محدودية البيانات وضعف البنية المؤسسية والتنظيمية (Cummins & Mahul, 2009, pp. 1–26; Cummins & Weiss, 2014, pp. 489–523).

وقد بينت الأدبيات المحاسبية أن النماذج التقليدية لقياس التزامات التأمين، التي تعتمد بدرجات متفاوتة على التكلفة التاريخية أو على تقديرات احتياطيات مبنية على أنماط تاريخية مستقرة، قد لا تعكس بدقة الواقع الاقتصادي للمخاطر ذات الأثر العالي. كما أن الاعتماد المفرط على التقدير المهني في ظل محدودية الإفصاح قد يؤدي إلى تباينات جوهرية في القياس المحاسبي ويضعف شفافية التقارير المالية وقابليتها للمقارنة بين شركات التأمين، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على حماية حقوق المؤمن لهم وكفاءة الأسواق التأمينية (Scott, 2015, pp. 55–82; Power, 2010, pp. 49–70).

وفي استجابة لهذه التحديات، جاء معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17 ليُحدث تحولًا جوهريًا في محاسبة عقود التأمين من خلال تبني منهج قياس استشرافي يعتمد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية القابلة للوفاء، مع إدراج تعديل صريح للمخاطر غير المالية واستخدام معدلات خصم تعكس القيمة الزمنية للنقود. كما يتضمن المعيار متطلبات موسعة للعرض والإفصاح تهدف إلى تعزيز جودة القياس المحاسبي وتحسين قابلية المقارنة بين شركات التأمين وعبر الأسواق المختلفة.(IASB, 2017, paras. 32–37, 93–132)

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هذا التحول المعياري يمتلك قدرة نظرية كبيرة على تقليص الفجوة بين القيم الدفترية للالتزامات التأمينية والواقع الاقتصادي للمخاطر التي تواجهها شركات التأمين، خصوصًا في حالات الخسائر الكبيرة وعدم اليقين المرتفع. ومع ذلك، فإن فعالية هذا الإطار المعياري تظل مرتبطة بدرجة جاهزية الأسواق لتطبيقه، من حيث توافر البيانات الملائمة، وكفاءة نظم المعلومات، ومستوى التكامل بين الوظائف المحاسبية والاكتوارية داخل شركات التأمين (Bischof et al., 2021, pp. 1–27; Deegan, 2020, pp. 137–165).

كما تشير تقارير المؤسسات المالية الدولية إلى أن تطبيق IFRS 17 في الأسواق الناشئة يواجه مجموعة من التحديات المرتبطة ببناء معدلات الخصم المناسبة، وتقدير تعديل المخاطر غير المالية، وارتفاع تكاليف التطبيق المؤسسي للمعيار، وهو ما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين المتطلبات المعيارية والممارسات المحاسبية الفعلية في حال غياب تقييمات ميدانية قائمة على بيانات سوقية واقعية.(IMF, 2020, p. 38; World Bank, 2023, p. 52) وعلى المستوى الأفريقي، تشير التقارير القطاعية إلى تحسن تدريجي في مستوى الشفافية وتوافر البيانات السوقية في قطاع التأمين، إلا أن جودة القياس المحاسبي ومستوى الإفصاح عن المخاطر لا يزالان يمثلان عاملين حاسمين في تعزيز قدرة الأسواق التأمينية على امتصاص الخسائر ذات الأثر العالي. ومع ذلك، لا تزال الأدلة البحثية التي توظف البيانات السوقية في تقييم تطبيقي للقياس المحاسبي وفق المعايير الدولية محدودة نسبيًا في الأدبيات الأفريقية.(African Insurance Organisation, 2022, pp. 12–14)

وفي السياق العربي، تناولت بعض الدراسات الحديثة أثر تطبيق معيار IFRS 17 على جودة التقارير المالية في شركات التأمين، وأشارت إلى أن المعيار يسهم في تحسين مستوى الشفافية وقابلية المقارنة في التقارير المالية، إلا أن التحديات التطبيقية تبقى قائمة في البيئات التي تعاني من محدودية القدرات الفنية وضعف البنية المؤسسية.(Alhawtmeh, 2023, pp. 358–360)

وفيما يتعلق بالسودان، تتوافر تقارير سوقية رسمية صادرة عن الجهة الرقابية لقطاع التأمين تغطي السنوات الأخيرة، وتتضمن بيانات فعلية عن الأقساط والمطالبات ومجموعة من المؤشرات القطاعية التي تعكس تطور النشاط التأميني في السوق. وتمثل هذه البيانات أساسًا مناسبًا لإجراء دراسة ميدانية سوقية تحليلية لقياس واقع الممارسات المحاسبية في القطاع. ومع ذلك، لا تزال الأدبيات المحاسبية المحلية تفتقر إلى دراسات تحليلية توظف هذه البيانات لتقييم مدى كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في ضوء متطلبات معيار IFRS 17 .

وعلى الرغم من اتساع الأدبيات الدولية المتعلقة بتطبيق معيار IFRS 17 في الأسواق المتقدمة، فإن الدراسات التي تتناول تقييم كفاية القياس المحاسبي في أسواق التأمين الناشئة، ولا سيما في البيئات التي تتعرض لصدمات اقتصادية وسياسية حادة، لا تزال محدودة. ويظهر هذا النقص بوضوح في سوق التأمين السوداني، الذي شهد خلال السنوات الأخيرة تقلبات اقتصادية وأحداثًا ذات أثر مرتفع انعكست على حجم المطالبات التأمينية واستقرار النشاط التأميني.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى إجراء تحليل وتقييم الجاهزية والاتساق المعياري، ومدى كفاية ممارسات القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في سوق التأمين السوداني في ضوء متطلبات

معيار IFRS 17 ، وتحليل مدى انعكاس ذلك على عدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معياري سوقي يربط بين متطلبات القياس المحاسبي في إطار IFRS 17 والواقع التطبيقي لقطاع التأمين في السودان.

الإشكالية:

في ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في غياب تقييم علمي لمدى جاهزية الممارسات المحاسبية في سوق التأمين السوداني واتساقها مع متطلبات القياس والعرض والافصاح الواردة في IFRS 17 خلال الفترة السابقة للتطبيق الكامل للمعيار، على الرغم من التطور المعياري الذي قدمه هذا المعيار في مجال قياس التأمين، إلا ان الأدلة التطبيقية حول مدى اتساق الممارسات الفعلية في أسواق التأمين الناشئة مع متطلبات هذا المعيار ما تزال محدودة. وفي هذا السياق يبرز التساؤل حول: **مدى كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في سوق التأمين السوداني، ومدى قدرة الممارسات المحاسبية المطبقة على تمثيل المخاطر وعدم اليقين المرتبط بها؟**

يقتصر نطاق هذا البحث على تحليل كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في إطار سوق التأمين السوداني، وينحصر التحليل في تقييم متطلبات القياس والعرض والإفصاح ذات الصلة بمعيار IFRS 17، دون التوسع في النماذج الاكتوارية التفصيلية أو الاختبارات السلوكية للمؤمن لهم أو إدارات الشركات. كما يقتصر البعد الزمني للدراسة على الفترة التي تتوافر عنها بيانات سوقية وتقارير مالية منشورة، بما يضمن اتساق النتائج مع واقع التطبيق العملي. ويتركز نطاق الدراسة على البيانات الثانوية الرسمية الصادرة عن الجهة الرقابية والقوائم المالية المنشورة، دون اللجوء إلى استبيانات أو مقابلات. وتُعد هذه الحدود إطارًا تنظيميًا للتحليل لا ينتقص من قيمة النتائج، بل يحدد مجال تعميمها ويوجه تفسيرها في ضوء طبيعة السوق وخصائصه المؤسسية.

الفرضيات:

انطلاقًا من طبيعة الدراسة بوصفها دراسة ميدانية سوقية تحليلية ذات بعد معياري، واعتمادها على بيانات ثانوية رسمية تعكس واقع الممارسات المحاسبية الفعلية في سوق التأمين السوداني، لا تعتمد الدراسة الصياغة التقليدية للفرضيات الإحصائية، وإنما تتبنى مجموعة من العبارات التحليلية المعيارية الهادفة إلى تقييم درجة الاتساق بين متطلبات القياس والعرض والإفصاح الواردة في معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17 وبين واقع التطبيق العملي لقياس الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي. وتنطلق الدراسة من افتراض تحليلي مفاده **أن ممارسات القياس المحاسبي المطبقة لهذه الخسائر لا تعكس بصورة كاملة منطق القياس القائم على التدفقات النقدية القابلة للوفاء وتعديل المخاطر غير المالية**، كما تفترض **أن كفاية تقدير المطالبات**

والاحتياطيات الفنية تمثل المحدد الرئيس لقدرة شركات التأمين على استيعاب الخسائر ذات الأثر العالي، وأن محدودية الإفصاح المنهجي عن مصادر عدم اليقين والافتراضات الجوهرية تؤثر سلبًا على شفافية القياس وقابلية التقارير المالية للمقارنة، في حين يرتبط تحسن كفاية القياس المحاسبي وفق IFRS 17 بتعزيز عدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم. ولضمان القابلية التحليلية والتطبيقية لهذه العبارات، يتم تشغيلها قياسيًا من خلال ربط كل عبارة بمؤشرات قابلة للرصد والقياس مستمدة من البيانات السوقية الرسمية والتقارير المالية المنشورة، وذلك باستخدام إطار تحليل فجوة معياري يطابق متطلبات IFRS 17 مع الممارسات المحاسبية الفعلية، ويُبيَّن هذا التشغيل القياسي بصورة منهجية في الجدول 1، التالي الذي يوضح العلاقة بين العبارات التحليلية، والأبعاد المعيارية المقابلة لها، ومؤشرات القياس، ومصادر البيانات، وأساليب التحليل.

الجدول 1: تشغيل العبارات التحليلية المعيارية وفق معيار IFRS 17 التامين:

البعد المعياري وفق IFRS 17	العبارة التحليلية	مؤشرات القياس التشغيلية	مصادر البيانات	أسلوب التحليل
كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي	تعكس ممارسات القياس المحاسبي قصورًا في تمثيل الخسائر عالية الأثر بصورة كاملة.	التدفقات النقدية القابلة للوفاء، تعديل المخاطر، الخصم	التقارير الرقابية، القوائم المالية	تحليل فجوة معيارية، تحليل محتوى
كفاية تقدير المطالبات والاحتياطيات الفنية	تتفاوت تقديرات المطالبات والاحتياطيات خلال فترات ضغط الخسائر.	تطور الاحتياطيات، نسبة المطالبات إلى الأقساط	تقارير سوق التأمين	تحليل اتجاهي ومقارن
الإفصاح عن عدم اليقين	تتسم الافصاحات بمحدودية في تفسير مصادر عدم اليقين والافتراضات الجوهرية.	الإفصاح عن الافتراضات، حساسية التقديرات	الإيضاحات المتممة	تحليل محتوى نوعي
عدالة التعويض وحماية المؤمن لهم	ترتبط كفاية القياس المحاسبي باستقرار وعدالة التعويضات.	اتساق تسوية المطالبات، استقرار التعويض	التقارير السوقية	ربط تحليلي تفسيري

الفجوة التطبيقية المعيارية	يوجد تفاوت في مستوى الالتزام بمتطلبات IFRS 17 بين الممارسات الفعلية.	مستوى الالتزام (مرتفع/متوسط/منخفض)	التقارير الرقابية	تصنيف فجوة معيارية

المصدر: من اعداد الباحث2026.

أهداف الدراسة:

يركّز هذا البحث على تقييم درجة الاتساق بين متطلبات القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي كما حددها معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17، وبين الممارسات المحاسبية الفعلية السائدة في سوق التأمين السوداني. ويتناول البحث كفاية تطبيق منطق القياس القائم على التدفقات النقدية القابلة للوفاء وتعديل المخاطر غير المالية عند تقدير الالتزامات التأمينية ذات الأثر العالي، مع فحص دور تقدير المطالبات والاحتياطيات الفنية في دعم القدرة الاستيعابية لشركات التأمين. كما يحلل البحث مستوى الإفصاح المحاسبي عن عدم اليقين والافتراضات الجوهرية المرتبطة بالخسائر ذات الأثر العالي، وانعكاس ذلك على شفافية التقارير المالية وقابليتها للمقارنة. ويمتد التحليل لتشخيص الفجوة التطبيقية بين الإطار المعياري لـــ IFRS 17 والواقع المحاسبي التطبيقي، وبيان آثار كفاية القياس المحاسبي على عدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم، بما يتيح تقديم رؤى معيارية عملية تسهم في تطوير الممارسات المحاسبية والتنظيمية في الأسواق التأمينية الناشئة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته لإشكالية محاسبية معيارية ذات أبعاد تطبيقية مباشرة في قطاع التأمين، تتمثل في مدى كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في بيئة سوقية ناشئة تشهد مستويات مرتفعة من عدم اليقين. فعلى المستوى العلمي، يسهم البحث في سد فجوة واضحة في الأدبيات المحاسبية من خلال تقديم تحليل معياري تطبيقي لقياس الخسائر التأمينية وفق IFRS 17 في سياق غير مدروس بعمق، مع الانتقال من الطرح الوصفي للمعايير إلى تقييم كفاية تطبيقها ونتائجها الفعلية. أما على المستوى التطبيقي، فتبرز أهمية البحث في قدرته على توفير إطار تحليلي يساعد شركات التأمين على تحسين تقديرات المطالبات والاحتياطيات الفنية وتعزيز جودة الإفصاح، بما يدعم شفافية التقارير المالية وقابليتها للمقارنة في مواجهة الخسائر ذات الأثر العالي. وعلى المستوى التنظيمي، يقدم البحث رؤى معيارية يمكن أن تدعم الجهة الرقابية في تقييم فعالية تطبيق IFRS 17 وتوجيه الممارسات المحاسبية بما يحقق توازنًا أفضل بين الاستقرار المالي وعدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم. وبذلك، تكتسب الدراسة أهمية خاصة في دعم دور المحاسبة بوصفها أداة تنظيمية وعلمية فاعلة في تعزيز الثقة بقطاع التأمين وتحفيز قدرته على أداء دوره الاقتصادي في البيئات الناشئة والانتقالية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي معياري ذي بعد ميداني سوقي لقطاع التأمين في السودان بوصفه وحدة تحليل رئيسية، وذلك من خلال استخدام البيانات السوقية المجمعة الواردة في التقارير الرسمية لسوق التأمين للفترة (2019-2022) بهدف توصيف اتجاهات النشاط التأميني ومستوى المطالبات التي يواجهها القطاع. وتقييم مدى كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في القطاع في ضوء متطلبات معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17. ويرتكز التحليل على الربط بين المؤشرات الكمية لأداء السوق التأميني وبين المتطلبات المعيارية للقياس والعرض والإفصاح التي يقرها المعيار، بما يسمح بتقييم مدى اتساق الممارسات المحاسبية الفعلية مع الإطار المفاهيمي للمعيار.

وتستند الدراسة إلى بيانات ثانوية منشورة تشمل التقارير السنوية لسوق التأمين السوداني، إضافة إلى بعض القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين العاملة في السوق، وذلك للفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2022. وتمثل تقارير السوق المصدر الرئيس للبيانات الكمية المستخدمة في التحليل، حيث توفر مؤشرات مجمعة عن حجم الأقساط المباشرة وإجمالي المطالبات ونسبة الخسائر على مستوى السوق.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مجموعة من أدوات التحليل المتكاملة، تشمل التحليل الاتجاهي لمؤشرات النشاط التأميني، وتحليل محتوى الإفصاحات المحاسبية المتعلقة بالاحتياطيات والمطالبات، إضافة إلى بناء مصفوفة فجوة معيارية تقارن بين متطلبات القياس المحاسبي المنصوص عليها في IFRS 17 وبين الممارسات التطبيقية في السوق. كما تم الاستعانة ببعض القوائم المالية المنشورة لعدد من شركات التأمين كشواهد تطبيقية توضيحية تساعد في تفسير النتائج وربط التحليل المعياري بواقع التطبيق العملي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة تعتمد على تحليل سوق التأمين السوداني ككل بوصفه وحدة تحليل رئيسية، وذلك بالاستناد إلى البيانات السوقية المجمعة الواردة في التقارير الرسمية للجهة الرقابية، وليس على تحليل الأداء المالي لشركة تأمين بعينها. ويهدف هذا التوجه إلى توصيف البيئة السوقية التي تُطبَّق فيها الممارسات المحاسبية المرتبطة بقياس الالتزامات التأمينية، ومن ثم تقييم مدى اتساق هذه الممارسات مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17.

مبررات التصميم البحثي واختبار وحدة التحليل والفترة الزمنية: اعتمدت الدراسة سوق التأمين السوداني بوصفه وحدة تحليلية رئيسية لكونه يمثل بيئة تأمينية ناشئة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين والتقلبات الاقتصادية، بما يجعله حالة تحليلية مناسبة لاختبار مدى جاهزية الممارسات المحاسبية لاستيعاب متطلبات القياس الواردة في IFRS 17. كما تم اختبار الفترة (2019-2022م) لكونها تمثل مرحلة انتقالية سبقت النفاد

الدولي الالزامي للمعيار، وشهدت في الوقت نفسه صدمات اقتصادية ومؤسسية انعكست على مؤشرات النشاط التأميني. ولا تستهدف الدراسة إعادة تقدير الالتزامات التأمينية باستخدام نماذج اكتوارية تفصيلية، اذ ستركز هدفها على تقييم الجاهزية المحاسبية ومستوى الاتساق المعياري في السوق، لا على بناء نماذج تسعير او تقييم اكتواري للالتزامات التأمينية. ومع ذلك، تقر الدراسة بأن مكونات IFRS 17، لا سيما تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل الاكتواري.

الدراسات السابقة:

تركّز الأدبيات المحاسبية الحديثة في مجال التأمين على أن الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي تمثل أحد أكثر مجالات القياس المحاسبي حساسية، ليس بسبب حجمها فحسب، بل بسبب طبيعتها الاحتمالية وعدم انتظامها الزمني، وهو ما يجعلها غير قابلة للمعالجة باستخدام نماذج القياس التقليدية التي تفترض استقرار الأنماط التاريخية. وقد أظهرت دراسات تحليلية متعددة أن الاعتماد على تقديرات ثابتة أو احتياطيات محسوبة بأساليب تقليدية يؤدي إلى تشويه القيمة الاقتصادية الحقيقية للالتزامات التأمينية عند وقوع خسائر مرتفعة الأثر، ويضعف قدرة القوائم المالية على عكس المخاطر الفعلية التي تتحملها شركات التأمين (Cummins & Mahul, 2020, pp. 3–7; Power, 2021, pp. 41–46)

وفي هذا السياق، جاءت الأدبيات المعاصرة لتناقش معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17 بوصفه تحولًا مفاهيميًا في قياس عقود التأمين، حيث أعاد تعريف الالتزام التأميني على أساس التدفقات النقدية المستقبلية القابلة للوفاء، مضافًا إليها تعديل المخاطر غير المالية، ومخصومة بمعدلات تعكس القيمة الزمنية للنقود ومخاطر عدم الوفاء. وتشير دراسات معيارية إلى أن هذا التحول لا يستهدف فقط توحيد الممارسات المحاسبية، بل يهدف بالأساس إلى تحسين تمثيل عدم اليقين في القياس، وهو عنصر جوهري في معالجة الخسائر الكارثية (IASB, 2018, paras. 32–36; IFRS Foundation, 2023, pp. 15–22).

غير أن الأدبيات لا تتعامل مع IFRS 17 بوصفه حلًا تقنيًا مكتملًا، بل تبرز بوضوح أن فعاليته في تحسين القياس المحاسبي تعتمد على جودة التشغيل العملي لمكوناته الأساسية، ولا سيما تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر غير المالية. فقد بينت دراسات منشورة في مجلات محاسبية محكّمة أن هذه المكونات، رغم قوتها النظرية، تُعد أكثر عرضة للاجتهاد المهني والتقدير الذاتي، ما قد يؤدي إلى تفاوتات جوهرية في القياس إذا لم تُدعَّم بإفصاح كافٍ وانضباط تطبيقي (Barker & McGeachin, 2015, pp. 6–10; Elamer et al., 2021, pp. 4–9).

وتُظهر الأدبيات الحديثة أيضًا أن التحدي الأكبر في تطبيق IFRS 17 يظهر بوضوح في الأسواق الناشئة، حيث تتقاطع متطلبات القياس المعياري مع محدودية البيانات التاريخية، وضعف البنية التحتية لنظم

المعلومات، وعدم استقرار البيئات الاقتصادية. وقد خلصت عدة دراسات تطبيقية إلى أن هذه العوامل تسهم في اتساع الفجوة بين الإطار المعياري والممارسة الفعلية، بما يؤثر على كفاية القياس المحاسبي للخسائر ذات الأثر العالي، حتى مع الالتزام الشكلي بنصوص المعيار (Alshater et al., 2023, pp. 5–11; World Bank, 2023, pp. 48–60).

وفي محور متصل، تناولت الأدبيات العلاقة بين كفاية القياس المحاسبي وعدالة التعويض التأميني، حيث أظهرت دراسات تحليلية أن القصور في تقدير الالتزامات أو الإفصاح عن عدم اليقين يؤدي في كثير من الحالات إلى تأخير تسوية المطالبات أو تحميل المؤمن لهم جزءًا من المخاطر غير المعترف بها محاسبيًا. وتؤكد هذه الدراسات أن جودة القياس المحاسبي لا تنعكس فقط في أرقام القوائم المالية، بل في مخرجات التعويض وحماية حقوق المستفيدين، وهو ما يعيد ربط القياس المحاسبي بوظيفته الاجتماعية والتنظيمية (Mayers & Smith, 1982, pp. 2–6; Cummins et al., 2022, pp. 8–15).

وعلى الرغم من تزايد الأدبيات المحاسبية التي تناولت قياس عقود التأمين في ضوء معيار IFRS 17 من زواياه المختلفة، فإن معظم الدراسات ركزت على الجوانب المفاهيمية او على تطبيقات المعيار في الأسواق المتقدمة. في المقابل ماتزال الدراسات التي تناولت تقييم كفاية القياس المحاسبي في أسواق التأمين الناشئة باستخدام تحليل سوقي لبيانات القطاع محدودة، الامر الذي يبرز فجوة بحثية تتعلق بتقييم مدى اتساق الممارسات المحاسبية الفعلية مع متطلبات المعيار في هذه البيئات.

الفجوة البحثية:

على الرغم من التطور الكبير في الأدبيات الدولية المتعلقة بتمويل المخاطر الكارثية واستقرار أسواق التأمين، وصدور معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17 بوصفه إطارًا معياريًا متقدمًا لمعالجة أوجه القصور في قياس التزامات عقود التأمين، لا تزال الأدلة التطبيقية التي تربط بين المتطلبات المعيارية للقياس والعرض والإفصاح وبين واقع الممارسات المحاسبية الفعلية محدودة، لا سيما في الأسواق الناشئة. وتُظهر الدراسات الدولية والإقليمية تركيزًا ملحوظًا على الجوانب النظرية للمعيار أو على تحديات التطبيق الفنية والتنظيمية، دون توظيف منهج الدراسة الميدانية السوقية القائم على بيانات رسمية لتحليل كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي. كما تفتقر الأدبيات الأفريقية والعربية، وعلى وجه الخصوص السودانية، إلى دراسات محاسبية تحليلية تستخدم التقارير السوقية الرسمية لتقييم مدى مواءمة القياس المحاسبي المطبق مع متطلبات IFRS 17، وتحليل انعكاس ذلك على شفافية التقارير المالية وعدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم. وعليه، تتمثل الفجوة البحثية في غياب تقييم ميداني سوقي معياري تطبيقي لكفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في ضوء IFRS 17 في قطاع التأمين السوداني.

المحور الأول: الإطار النظري والمعياري للدراسة

الفرع الأول: الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي من منظور محاسبي

تعد الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي من أبرز أنواع الخسائر التي تواجه قطاع التأمين، نظرًا لما تتسم به من عدم الانتظام الزمني وارتفاع الأثر المالي، وهو ما يجعلها تختلف جوهريًا عن الخسائر التأمينية العادية من حيث طبيعة القياس المحاسبي ومتطلبات الإفصاح. ولا تقتصر إشكالية هذه الخسائر على قيمتها المرتفعة، بل تمتد إلى ما تحمله من عدم يقين جوهري يتعلق بتوقيت المطالبات وحجم التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها، الأمر الذي يحد من ملاءمة النماذج المحاسبية التقليدية القائمة على الأنماط التاريخية المستقرة (Cummins & Mahul, 2020, pp. 3–7).

ومن المنظور المحاسبي، تمثل الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي حالة اختبار حقيقية لمدى كفاية نماذج القياس، إذ إن الاعتماد على المتوسطات التاريخية أو التقديرات الثابتة لا يعكس الواقع الاقتصادي للالتزامات التأمينية في ظل صدمات غير منتظمة. وعليه، يصبح قياس هذه الخسائر مرتبطًا بقدرة النموذج المحاسبي على استيعاب المخاطر غير المنتظمة ودمج عدم اليقين ضمن عملية القياس نفسها، وليس الاكتفاء بمعالجته لاحقًا من خلال التسويات أو المخصصات (Power, 2021, pp. 41–46).

الفرع الثاني: قصور نماذج القياس المحاسبي التقليدية في التعامل مع الخسائر عالية الأثر

أظهرت الأدبيات المحاسبية أن نماذج القياس التقليدية لعقود التأمين، التي تعتمد على التكلفة التاريخية أو على تقديرات احتياطيات قائمة على افتراض الاستقرار النسبي للخسائر، تعاني من قصور واضح عند التعامل مع الخسائر ذات الأثر العالي. ويؤدي هذا القصور في كثير من الحالات إلى التقليل من حجم الالتزامات التأمينية الفعلية أو تأخير الاعتراف بالمخاطر، بما يضعف جودة المعلومات المحاسبية ويحد من قدرتها على دعم قرارات مستخدمي القوائم المالية (Deegan, 2020, pp. 137–165).

ويزداد هذا القصور حدة في الأسواق الناشئة، حيث تتقاطع محدودية البيانات مع عدم استقرار البيئة الاقتصادية وضعف البنية المؤسسية، ما يوسع نطاق الاجتهاد المهني غير المنضبط ويؤثر سلبًا على قابلية المقارنة والشفافية. ومن ثم، فإن النماذج التقليدية لا توفر إطارًا كافيًا للتعامل مع الخسائر التأمينية الكارثية في بيئات تتسم بتقلبات حادة وعدم يقين مرتفع (Elamer et al., 2021, pp. 4–9).

الفرع الثاني: التحول المفاهيمي في قياس عقود التأمين وفق IFRS 17

يمثل معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17 اطاراً محاسبياً متكاملاً يهدف الي تنظيم أسس الاعتراف والقياس والعرض والافصاح المتعلقة بعقود التأمين. وجاء المعيار ليُحدث تحولًا جوهريًا في منطق قياس عقود التأمين، من خلال الانتقال من القياس الساكن إلى القياس الاستشرافي القائم على تقدير التدفقات النقدية

المستقبلية القابلة للوفاء، مع إدراج تعديل صريح للمخاطر غير المالية، واستخدام معدلات خصم تعكس القيمة الزمنية للنقود ومخاطر عدم الوفاء. ويهدف هذا التحول إلى تمثيل الالتزامات التأمينية بصورة أكثر قربًا من واقعها الاقتصادي، خاصة في البيئات التي تتسم بارتفاع عدم اليقين (IFRS Foundation, 2023,pp.15-22).

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة عند التعامل مع الخسائر التأمينية الكارثية، إذ يسمح بإدماج عدم اليقين ضمن عملية القياس نفسها، بدل الاكتفاء بمعالجته من خلال الإفصاح العام أو التقديرات اللاحقة. وبذلك، لا يقتصر دور IFRS 17 على توحيد المعالجة المحاسبية، بل يمتد إلى تحسين جودة القياس وتعزيز الاتساق وقابلية المقارنة بين شركات التأمين (Bischof et al., 2021, pp. 5–27).

الفرع الرابع: كفاية القياس المحاسبي وعدم اليقين في التقارير المالية

لا تقاس كفاية القياس المحاسبي وفق المعايير الدولية بدقة الأرقام المعلنة فحسب، بل بمدى قدرة نموذج القياس على التعبير عن عدم اليقين المرتبط بالتقديرات المحاسبية والإفصاح عنه بصورة منهجية. ويعد الإفصاح عن الافتراضات الجوهرية وحساسية التقديرات جزءًا أساسيًا من جودة القياس، وليس عنصرًا تكميليًا، خاصة عندما ترتبط الالتزامات بأحداث غير منتظمة أو ذات أثر مرتفع (IASB, 2018).

وفي حالة الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي، يؤدي ضعف الإفصاح عن مصادر عدم اليقين إلى تقليص القيمة المعلوماتية للقوائم المالية، ويحد من قدرة مستخدميها على تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين واستدامتها. ومن ثم، فإن كفاية القياس المحاسبي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة العرض والإفصاح، لا بمجرد الالتزام الشكلي بمتطلبات الاعتراف والقياس (Barker & McGeachin, 2015, pp. 6–10).

الفرع الخامس: كفاية القياس المحاسبي وعدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم

ترتبط كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ارتباطًا مباشرًا بعدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم، إذ إن أي قصور في تقدير الالتزامات أو في الإفصاح عن عدم اليقين قد ينعكس في تأخير تسوية المطالبات أو تحميل المؤمن لهم مخاطر غير معترف بها محاسبيًا. ويؤثر ذلك سلبًا على الثقة في التقارير المالية وعلى الدور الاجتماعي والاقتصادي لقطاع التأمين (Cummins et al., 2022, pp. 8–15).

ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى القياس المحاسبي للخسائر التأمينية العالية بوصفه إجراءً فنيًا محضًا، بل كأداة تنظيمية تسهم في تحقيق توازن معقول بين الاستقرار المالي لشركات التأمين وعدالة التعويض للمؤمن لهم، خاصة في الأسواق الناشئة التي تتعرض لصدمات متكررة.

يتضح مما سبق أن الخسائر التأمينية ذات الأثر العالي تمثل تحديًا محاسبيًا مركزيًا لا يمكن معالجته بفاعلية من خلال النماذج التقليدية للقياس. ويُعد معيار IFRS 17 إطارًا مفاهيميًا مناسبًا لمعالجة هذا التحدي

من خلال تبني القياس الاستشرافي والإفصاح المنهجي عن عدم اليقين، غير أن كفاية نتائجه تظل رهينة بجودة التطبيق العملي. وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي في ضوء IFRS 17 وربطها بعدالة التعويض وحماية حقوق المؤمن لهم في سياق سوق تأمين ناشئ.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

الفع الأول: التحليل السوقي لبيانات قطاع التأمين في السودان

يستند التحليل التطبيقي في هذه الدراسة الي مجموعة من المؤشرات السوقية التي تعكس تطور النشاط التأميني ومستوى المطالبات في السوق، وذلك بهدف توصيف البيئة التشغيلية التي يتم في اطارها تطبيق الممارسات المحاسبية المتعلقة بقياس الالتزامات التأمينية.

الجدول 2: مؤشرات الأداء السوقي لقطاع التأمين في السودان (2019-2022م) "القيمة بالألف جنيه سوداني:

السنة	الأقساط المباشرة	معدل نمو الأقساط %	إجمالي المطالبات	معدل نمو المطالبات %	نسبة الخسائر %
2019	12,505,442	—	6,393,306	—	51.1
2020	22,284,688	78.2	11,068,662	73.1	49.7
2021	75,928,674	240.8	34,443,331	211.1	45.4
2022	111,621,691	47.0	61,407,728	78.3	55.0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السوداني.

تفسير النتائج: تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن سوق التأمين السوداني شهد توسعاً ملحوظاً في حجم النشاط التأميني خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت الأقساط المباشرة من نحو 12.5 مليار جنيه في عام 2019 إلى أكثر من 111 مليار جنيه في عام 2022. ويعكس هذا الارتفاع نمواً ملحوظاً في حجم النشاط التأميني، إلا أن هذا النمو تزامن مع ارتفاع واضح في إجمالي المطالبات التأمينية، مما يشير إلى زيادة المخاطر التي تواجه القطاع. كما تظهر نسبة الخسائر تقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت تدريجياً حتى عام 2021 قبل أن ترتفع مرة أخرى في عام 2022 لتصل إلى نحو 55%، وهو ما يعكس زيادة الضغط التأميني على شركات التأمين في تلك الفترة.

الجدول 3: مؤشر ضغط المطالبات التأمينية:

السنة	معدل نمو الأقساط %	معدل نمو المطالبات %	مؤشر ضغط المطالبات
2020	78.2	73.1	0.93
2021	240.8	211.1	0.88
2022	47.0	78.3	1.67

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السوداني.

تفسير النتائج: يوضح مؤشر ضغط المطالبات أن العلاقة بين نمو الأقساط ونمو المطالبات لم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة. فقد ظل المؤشر أقل من الواحد الصحيح خلال عامي 2020 و2021، مما يعني أن نمو الأقساط كان أعلى نسبياً من نمو المطالبات خلال تلك الفترة. إلا أن المؤشر ارتفع بشكل ملحوظ في عام 2022 ليصل إلى 1.67، وهو ما يشير إلى أن نمو المطالبات تجاوز نمو الأقساط، الأمر الذي يعكس زيادة مستوى المخاطر التشغيلية التي تواجه شركات التأمين.

الجدول 4: مصفوفة الفجوة المعيارية بين متطلبات المعيار المحاسبي IFRS 17 وو اقع التطبيق السوقي

محور التقييم	متطلبات IFRS 17	دليل التطبيق في السوق	القراءة التحليلية	مستوى الفجوة
قياس الالتزامات	التدفقات النقدية القابلة للوفاء	تقديرات تاريخية	قياس غير استشرافي	متوسطة
تعديل المخاطر	Risk Adjustment	غياب الإفصاح	ضعف تمثيل عدم اليقين	مرتفعة
الخصم	القيمة الزمنية للنقود	عدم إظهار الخصم	تقدير محافظ	متوسطة
العرض والإفصاح	الإفصاح عن الافتراضات	عرض إجمالي	تفسير محدود	مرتفعة
قابلية المقارنة	اتساق القياس	تفاوت الإفصاح	مقارنة محدودة	متوسطة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السوداني.

تفسير النتائج: تشير نتائج مصفوفة الفجوة المعيارية إلى وجود تفاوت ملحوظ بين متطلبات القياس والعرض والإفصاح الواردة في معيار IFRS 17 وبعض الممارسات المحاسبية المطبقة في سوق التأمين السوداني. ويظهر هذا التفاوت بصورة خاصة في محدودية الإفصاح عن تعديل المخاطر غير المالية ومصادر عدم اليقين المرتبطة بتقدير الالتزامات التأمينية. وتجدر الإشارة الي ان تصنيف مستوى الفجوة المعيارية جرى استناداً الى درجة توافر متطلبات القياس والافصاح الواردة في IFRS 17 داخل الممارسات السوقية المرصودة، حيث أعطيت درجة(3) لمستوى الاتساق المرتفع، و(2) للاتساق المتوسط، (1) للاتساق المحدود، ومن ثم احتساب متوسط مؤشر الكفاية لتوصيف مستوى الجاهزية المعيارية بصورة قابلة للمقارنة والتحليل.

الجدول 5: مؤشرات الجاهزية والاتساق المعياري مع متطلبات IFRS 17:

محور التقييم	مستوى الفجوة	القيمة
قياس الالتزامات	متوسطة	2

تعديل المخاطر	مرتفعة	1
الخصم	متوسطة	2
الإفصاح	مرتفعة	1
قابلية المقارنة	متوسطة	2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السوداني.

تفسير النتائج: تشير قيمة المؤشر (1.6) إلى أن مستوى كفاية القياس المحاسبي للالتزامات التأمينية في سوق التأمين السوداني يقع ضمن المستوى المتوسط، حيث يظهر قدر من الاتساق مع متطلبات المعيار في بعض جوانب القياس، إلا أن هذا الاتساق يقابله نقص واضح في الإفصاح عن تعديل المخاطر غير المالية ومصادر عدم اليقين المرتبطة بتقدير الالتزامات التأمينية.

الفرع الثاني: الشواهد من القوائم المالية

ولتعزيز تفسير النتائج وربط التحليل السوقي بواقع الممارسة المحاسبية، استعانت الدراسة بعدد من القوائم المالية المنشورة لبعض شركات التأمين العاملة في السوق السوداني للتأمين بوصفها شواهد تطبيقية توضيحية، دون ان يهدف استخدامها الي اجراء تحليل كمي مقارن بين الشركات.

الجدول 6: الشواهد التطبيقية من القوائم المالية والمصادر المؤسسية:

الشركة	السنة	موضع الشاهد	القراءة التحليلية المعيارية
شيكان للتأمين	2020–2021	الاحتياطيات والمطالبات	عرض إجمالي دون تفسير كافٍ لعدم اليقين
شيكان للتأمين	2020–2021	السياسات المحاسبية	تركيز تاريخي مع غياب منطق استشرافي
شركة المتحدة للتأمين	2017	المخصصات والاحتياطيات الفنية	إفصاح نظامي دون ربط صريح بالخسائر عالية الأثر
شركة أفريكان للتأمين	2022–2023	المؤشرات المالية والإفصاحات المؤسسية المنشورة	تركيز على العرض المؤشرين مع محدودية الإفصاح التفسيري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق التأمين السوداني.

وتمثل هذه الشواهد التطبيقية أساسًا تفسيريًا يدعم الانتقال إلى مناقشة النتائج وتحليل دلالاتها المعيارية والتنظيمية.

المحور الثالث: مناقشة النتائج والآثار المعيارية والتنظيمية

الفرع الأول: مناقشة النتائج

تُظهر نتائج التحليل الكمي لسوق التأمين السوداني خلال الفترة 2019–2022 تزايدًا ملحوظًا في حجم الأقساط المباشرة، قابله في المقابل تصاعد في المطالبات وتذبذب في نسب الخسائر، انتهى بارتفاع واضح في ضغط الخسائر خلال عام 2022. ويعكس هذا النمط بيئة مخاطر غير مستقرة تتسم بتراكم صدمات عالية الأثر، ما يحد من ملاءمة أساليب القياس المحاسبي التقليدية القائمة على البيانات التاريخية.

قد لا يعكس النمو المرتفع في الأقساط والمطالبات توسعاً حقيقياً بالكامل في النشاط التأميني، بل قد يرتبط جزئياً بآثار التضخم وتغير القوة الشرائية للنقود خلال فترة الدراسة.

ومن منظور معياري، تؤكد هذه النتائج الحاجة إلى تفعيل منطق القياس الاستشرافي الذي يقوم عليه معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17، ولا سيما ما يتعلق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإدراج تعديل صريح للمخاطر غير المالية. فالتغيرات الحادة في نسب الخسائر تشير إلى أن المخاطر التأمينية لا تتبع نمطًا خطيًا يمكن تمثيله عبر متوسطات تاريخية، الأمر الذي يضع وتقييم الجاهزية والاتساق المعياري موضع تساؤل في فترات عدم اليقين. كما تكشف مصفوفة الفجوة المعيارية أن القصور لا يرتبط بغياب إطار معياري ملائم، بل بمحدودية تفعيله في الممارسات التطبيقية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن عدم اليقين والافتراضات الجوهرية. ويؤدي هذا القصور إلى إضعاف الدور المعلوماتي للتقارير المالية، ويحد من قدرتها على دعم عدالة التعويض وحماية المؤمن لهم في فترات ضغط الخسائر.

وعليه، تؤكد المناقشة أن تقييم الجاهزية والاتساق المعياري لمدى كفاية القياس المحاسبي للخسائر التأمينية ذات الأثر العالي تمثل قضية تطبيقية محورية ترتبط بثقة السوق واستدامة قطاع التأمين، وتبرز أهمية توظيف IFRS 17 كإطار تحليلي يعكس المخاطر الفعلية بدل الاكتفاء بالامتثال الشكلي.

الفرع الثاني: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

تشير نتائج الدراسة إلى أن سوق التأمين السوداني خلال الفترة 2019–2022 واجه تقلبات حادة في المطالبات ونسب الخسائر، ما كشف محدودية القياس المحاسبي القائم على البيانات التاريخية في تمثيل الالتزامات التأمينية ذات الأثر العالي. وأظهرت مصفوفة الفجوة المعيارية أن القصور لا يرتبط بملاءمة معيار

التقارير المالية الدولي IFRS 17، بل بمحدودية تفعيله عمليًا، لا سيما فيما يتعلق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر غير المالية، ومستوى الإفصاح عن عدم اليقين.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بتعزيز التطبيق الجوهري لمتطلبات IFRS 17 من خلال تبني قياس استشرافي يعكس طبيعة المخاطر المتقلبة، وتحسين العرض والإفصاح بما يدعم عدالة التعويض وحماية المؤمن لهم. كما تبرز أهمية الدور الرقابي في إصدار إرشادات تطبيقية توحّد الممارسات وتحد من التقدير الانتقائي، بما يسهم في تعزيز الثقة في التقارير المالية ودعم استدامة قطاع التأمين في بيئات تتسم بعدم الاستقرار.

الفرع الثالث: حدود الدراسة و آفاق البحوث المستقبلية

اولاً: حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على تحليل البيانات السوقية المنشورة لقطاع التأمين السوداني خلال الفترة 2019–2022، بالاعتماد على مؤشرات إجمالية للسوق، دون التوسع في بيانات تفصيلية على مستوى الشركات أو الفروع التأمينية، ودون استخدام نماذج اكتوارية أو اختبارات سببية إحصائية. كما يحد السياق المؤسسي والبياني للسوق من تعميم النتائج على فترات زمنية لاحقة أو أسواق مختلفة.

اثر التضخم على تفسير المؤشرات: ينبغي تفسير المؤشرات المالية المستخدمة في ضوء البيئة التضخمية التي شهدها الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة ، حيث تعكس بيانات الأقساط والمطالبات قيماً اسمية قد تتأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما يقتضي الحذر عند تفسير معدلات النمو وربطها بالتغيرات الحقيقية في النشاط التأميني.

ثانياً: آفاق البحوث المستقبلية:

تفتح نتائج الدراسة المجال لأبحاث مستقبلية تتناول تحليل كفاية القياس المحاسبي وفق IFRS 17 على مستوى الشركات أو الفروع، أو إجراء مقارنات بين أسواق تأمين ناشئة ومتقدمة، إضافة إلى دمج نماذج اكتوارية وتحليل سيناريوهات للخسائر الكارثية لفترات زمنية أطول.

قائمة المراجع:

African Insurance Organisation. (2021). African insurance market report. African Insurance Organisation. https://aio.org.africa

African Insurance Organisation. (2022). African insurance industry outlook. African Insurance Organisation. https://aio.org.africa

Alhawtmeh, O. (2023). IFRS 17 and financial reporting quality: Evidence from insurance companies. International Journal of Accounting & Information Management, 31(2), 356–374. https://doi.org/10.1108/IJAIM-09-2022-0175

Alshater, M. M., Hassan, M. K., Khan, A., & Saba, I. (2023). Determinants of IFRS adoption and reporting quality in emerging markets. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 51, 100521. https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2023.100521

Barker, R., & McGeachin, A. (2015). An analysis of concepts and evidence on the question of whether IFRS should be conservative. Accounting and Business Research, 45(6–7), 1–30. https://doi.org/10.1080/00014788.2015.1114335

Bischof, J., Bruggemann, U., & Daske, H. (2021). IFRS 17: Accounting for insurance contracts. Accounting in Europe, 18(1), 1–27. https://doi.org/10.1080/17449480.2021.1888964

Cummins, J. D., & Mahul, O. (2009). Catastrophe risk financing in developing countries. World Bank. https://documents.worldbank.org

Cummins, J. D., & Mahul, O. (2020). Catastrophe risk financing in developing countries: Principles for public intervention. World Bank. https://openknowledge.worldbank.org

Cummins, J. D., & Weiss, M. A. (2014). Systemic risk and the U.S. insurance sector. Journal of Risk and Insurance, 81(3), 489–528. https://doi.org/10.1111/jori.12039

Cummins, J. D., Doherty, N. A., & Lo, A. (2022). The social value of insurance. Journal of Risk and Insurance, 89(1), 1–23. https://doi.org/10.1111/jori.12367

Deegan, C. (2020). Financial accounting theory (5th ed.). North Ryde, NSW: McGraw-Hill Education.

Elamer, A. A. Ntim, C. G., Abdou, H. A., & Zalata, A. M (2021), The impact of IFRS adoption on accounting quality and firm performance: Evidence from emerging markets. Journal of international Accounting Auditing and Taxation, 42, 100379. https://dio.org/10.1016/j.intaccaudtax.2021.100379

International Accounting Standards Board. (2017). IFRS 17 insurance contracts. IASB. https://www.ifrs.org

International Accounting Standards Board. (2018). Conceptual framework for financial reporting. IASB. https://www.ifrs.org

International Monetary Fund. (2020). Financial sector regulation and supervision in emerging markets. Washington, DC: IFM. https://www.imf.org

IFRS Foundation. (2023). IFRS 17 insurance contracts: Effect analysis. IFRS Foundation. https://www.ifrs.org

Mayers, D., & Smith, C. W. Jr. (1982) on the corporate demand fir insurance. Journal of Business, 55(2), 281-296. https://dio.org/10.1086/296165

Power, M. (2010). The risk management of everything: Rethinking the Politics of uncertainty. London: Demos.

Power, M. (2021). Risk, uncertainty and accounting. Oxford University Press.

Scott, W. R. (2015). Financial accounting theory (7th ed.). Pearson Education.

World Bank. (2023). Financial consumer protection and insurance supervision in emerging markets. DC: World Bank Group. https://www.worldbank.org